

دور الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة

شكاف ابتسام فاطمة الزهراء¹

ملخص :

إن رغبة الجزائر في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي أدى بها إلى بذل جهود نحو تبني مفهوم حوكمة المؤسسات حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها. فضلا عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى يهدف إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع.

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة فكلاهما يسعى إلى تحسين الأداء والرفع من مستوى المردودية وكذا ترشيد استعمال الموارد المالية و البشرية و الطبيعية بما يخدم مصالح مختلف الأطراف.

الكلمات المفتاحية : حوكمة المؤسسات، التنمية المستدامة، مبادئ الحوكمة، الإطار المؤسسي .

Résumé :

La volonté de l'Algérie de renforcer son intégration dans la société économique mondiale l'a conduit à déployer des efforts afin d'adopter le concept de la gouvernance des entreprises, de sorte qu'elle a travaillé à améliorer l'environnement des affaires et l'ouverture de son économie, exécutant ainsi des réformes structurelles par le gouvernement tout en adoptant la convention de la bonne gouvernance en 2009 comme démarche dans le but de mettre pratiquement en œuvre les principes de la gouvernance.

La pratique de ces principes vise à réaliser un développement durable, afin non seulement d'améliorer la performance et augmenter le niveau de la rentabilité, mais également rationaliser l'utilisation des ressources financières, humaines et naturelles pour servir les intérêts des différentes parties.

Mots-clés : Gouvernance, entreprises, développement durable, principes, cadre institutionnel.

1 طالبة في سلك الدكتوراه، قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان

Abstract :

Algeria's willingness to strengthen its integration into the global economic society has led it to make efforts to adopt the concept of corporate governance, so that it has worked to improve the business environment and the openness of its economy, carrying out structural reforms by the government while adopting the Good Governance Convention in 2009 as an approach to practically implement the principles of governance.

The practice of these principles aims to achieve sustainable development, not only to improve performance and increase the level of profitability, but also to rationalise the use of financial resources, human and natural to serve the interests of the different parties.

Keywords: Governance, business, sustainable development, principles, institutional framework.

مقدمة :

برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمات المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، وأصبحت حوكمة المؤسسات تحظى بأهمية خاصة في أجندة المال والأعمال، لما تعود به من النفع على الشركات والمجتمع بأسره ، ففي ظل العولمة و انفتاح الأسواق وجدت المؤسسات نفسها وجها لوجه مع قضايا كانت خارج دائرة اهتماماتها ومسؤولياتها ، فالتجهت للخوض فيها لما تشكله من خطر عليها في حالة إهمالها، وما تجسد من فرص إذا ما تم الاهتمام بها، ولعل أبرز هذه القضايا على الساحات الدولية هي قضية «التنمية المستدامة » وما تحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال النقاط التالية :

أولا : الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

ثانيا : ماهية التنمية المستدامة

ثالثا : العلاقة الارتباطية بين الحوكمة و التنمية المستدامة

أولا : الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

لقد ساهم في بروز هذا المصطلح العديد من الاقتصاديين و القانونيين و السياسيين ، وبعض المنشآت الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، حيث استعمل هذا

المصطلح بداية على المستوى الكلي أين كان يقصد به فن وطريقة الحكم ، وقد اتسع هذا المفهوم حاليا ليشمل المستوى الجزئي أي ما يعرف بحوكمة المؤسسات .

1- تعريف حوكمة المؤسسات :

إن كلمة حوكمة متعددة المفاهيم والدلالات لذا سنحاول الوقوف على مفهومها اللغوي و الاصطلاحي.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة اغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة GOOD GOVERNOR الإغريقية و مهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يملكه من قيم وأخلاق نبيلة و سلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ علي أرواح و ممتلكات الركاب¹.

إن لفظ الحوكمة مستمد من الحكومة ، وهو ما يعني الانضباط و السيطرة و الحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معاني.

و عليه فان لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه².

أ- الحكمة: ماتقتضيه من التوجيه و الإرشاد

ب- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة علي الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك .

ج- الاحتكام: و ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية و ثقافية و إلى خبرات ثم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

د- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة و تلاعبها بمصالح المساهمين.

أما من حيث المفهوم الاصطلاحي، لا يوجد تعريف موحد لحكومة المؤسسات، حيث يدل كل تعريف عن وجهة نظر المعرف ولكنها تتجه نحو نفس السياق بإبعاد مختلفة، فقد عرفت من قبل صندوق النقد الدولي على أنها: «الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية»، أما منظمة التمويل الدولية فعرفت بأنها: «مجموعة الأطر التنظيمية الهيكلية وعمليات التحكم التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة، المالك وأصحاب المصالح الآخرين³».

1 ابن علي عزوز ، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية ،- مدخل للوقاية من الأزمات المالية و المصرفية بالاشارة الي حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية ، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص3.

2 ابن منظور ، معجم لسان العرب ، ج2، دار المعارف ، لبنان ، ب.س.ن. ، ص 45 .

3 محمد مصطفى سليمان ، دور حكومة المؤسسات في معالجة الفساد المالي و الإداري ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2009، ص 18.

وقد عرّف P¹. ROLAND حكومة المؤسسات بأنها تسيير التسيير management du management ، بالرغم من بساطة هذا التعريف لكنه يحمل معنى عميق ، المتمثل في ضرورة تكييف التسيير التقليدي مع المتطلبات الحديثة لمواجهة المشاكل المعاصرة، أو طرح حلول بديلة توجّه و تعدّل تصرفات مختلف الأطراف الفاعلة في حوكمة المؤسسات الذين تتضارب غالبا مصالحهم.

كما يمكن أن تعرّف بأنها: « النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة الى أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة والشفافية² .

وتعرّف كذلك بأنها : «مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط و الشفافية والعدالة»³ وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية في ما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع لكافة الأطراف تعرف ذوي المصلحة و للمجتمع ككل.

كما تعرّف حوكمة المؤسسات بأنها «إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة، بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح»⁴ وهذا ما يعني أن حوكمة المؤسسات تعبير واسع يتضمن قواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ المؤسسة لقراراتها

والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ هذه القرارات، ومدى المساءلة التي يتعرض لها المسؤولين عنها .

وتعرّف أيضا : « إشراك جميع القوى وتركيز جميع الجهود باتجاه سير المؤسسة من اجل جعلها تسير بشكل صحيح وسليم ، فهي نظام كامل من السلطات والإجراءات ، والتحكم ينشأ داخليا وخارجيا لمتابعة ادارة الوحدات الاقتصادية ، بهدف حماية جميع أصحاب المصالح»⁵.

ويرى محمد فرح «أنها عبارة عن نظام مناعة وحماية يحكم الحركة و يعمل على ضبط

1 Perez ROLAND, La gouvernance d'entreprise, évolution et débats récents , cahiers français, le capitalisme mutation et diversité, Paris, 2010, p. 69.

2 متوفر على الموقع الالكتروني : www.encycogov.com

3 طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات (المفاهيم، مبادئ، التجارب)، تطبيق الحوكمة في المصارف،الدار الجامعية، الاسكندرية 2005 ،ص 3.

4 محسن أحمد الخضيري ، حوكمة المؤسسات ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 47.

5 حسين يرقى، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة المعيار، كلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي، تيسمسيلت، الجزائر، 2010 ع 1، ص 4.

الاتجاهات ويحمي ويؤمن كافة التصرفات ويضمن نزاهة السلوكيات داخل المؤسسات، كما تعد الحوكمة بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية....¹، قد ركز الباحث على الجانب السلوكي للأطراف الفاعلة في حوكمة المؤسسات فمهما صلحت القوانين والتنظيمات، تبقى دون جدوى إذا لم نجد من يحسن تطبيقها.

بصفة عامة يمكن القول أن حوكمة المؤسسات : «هي فن ممارسة الرشادة و العقلانية و تعظيم الثقة ، وتوظيف الموارد وزيادة تنمية القيمة المضافة و في الوقت ذاته تحقيق حكمة السلوك و التصرفات الادارية و محاربة الفساد»².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن :

حوكمة المؤسسات نظام يمتد ليقاطع مع العديد من المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية³، ... وغيرها ، فمن الناحية الاقتصادية تبرز أهميتها في كونها تعمل على ضمان رفع الأداء المالي، تخصيص أموال المؤسسة، تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة من خلال كسب ثقة أصحاب المصالح في السوق، بالإضافة إلى كونها تساعد على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية . أما من الناحية القانونية ، تعتبر الحوكمة مهمة لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالمؤسسة، لذا فالتشريعات المنظمة لعملها تعد العمود الفقري لأطر واليات حوكمة المؤسسات ، حيث تنظم القوانين واللوائح الداخلية بشكل محدد ودقيق العلاقات بين الأطراف المعنية في المؤسسة، أي أن أهميتها قانونا تتجلى من خلال التغلب على سلبات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنشأ نتيجة الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة .

ومن الناحية الاجتماعية وباعتبار أن المؤسسات تؤثر و تتأثر بالحياة العامة ، حيث أن أدائها يمكن أن يؤثر على الوظائف ، المداخيل ، المدخرات ... ، فان الحفاظ على هذه المؤسسات وحسن إدارتها يعتبران عنصران جوهريان في معادلة الأداء الاجتماعي .

إذن فالإطار الأشمل للحوكمة يكون مرتبطا بجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، اذا صلحت المؤسسة كنواة صلح الاقتصاد و المجتمع.

1 محمد فرح عبد الحليم ، هل يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة الى الحد من الفساد الاداري والمالي ؟، مجلة العدل، ع 25، 2015، ص 142.

2 أمال عياري، أبو بكر خوالد ، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، -دراسة حالة الجزائر-، مجلة التنظيم والعمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ع 5، ص 11 .

3 الهام يحيوي، ليلي بوحديد ، الحوكمة دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية ، -حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليل nca بالروبية-، مجلة التنظيم والعمل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ع 5، ص 61.

2- مبادئ حوكمة المؤسسات:

المقصود بمبادئ حوكمة المؤسسات القواعد و الإجراءات التي تحقق أفضل حماية و توازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها و أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وهناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ مبادئ الحوكمة وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية زائد المبدأ السادس و الذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ و تتعلق ب:¹

- **توفير الحماية للمساهمين :** من خلال تأمين أساليب نقل الملكية والمشاركة الفعالة في التغيرات الأساسية بالمنشأة، والإفصاح عن الإجراءات المالية بالمنشأة .
- **المعاملة المتساوية لكافة المساهمين :** يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ومن بينهم صغار المساهمين و الأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم .
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات :** يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة و فرض العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- **الإفصاح و الشفافية :** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.
- **مسؤولية مجلس الإدارة :** يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة منت قبل المؤسسة والمساهمين .
- **ضمان الأساس اللازم لتنفيذ إطار حوكمة المؤسسات:** حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأساس اللازمة لتنفيذ إطار حوكمة المؤسسات من أجل رفع مستوى الشفافية وإن يتوافق هيكل الحكومة مع الاطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف و الرقابة.

3- الإجراءات التي اتخذها الجزائر لتبني حوكمة المؤسسات :

ان تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق صاحبه العديد من الإصلاحات في شتى المجالات و خاصة الجانب الاقتصادي، ومن أبرز هذه الإصلاحات تبني حوكمة المؤسسات بطرح

1 كاثرين كوتشا هليلينغ واخرون ، ترجمة سمير كريم ، حوكمة الشركات في القرن الواحد و العشرون ، ط3، مركز المشروعات الدولية الخاصة ص5.

ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 2009، أصدرت الجزائر هذا الميثاق بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية انطلقت فكرة إعداده في أول ملتقى دولي حول حوكمة المؤسسات سنة 2007 تحت عنوان «الحكم الراشد للمؤسسات» جاء هذا الانجاز بتكاثف جهود فريق عمل¹ GOAL 08 شارك من خلاله عدة باحثين و خبراء.

عرّف هذا الميثاق حوكمة المؤسسات أو كما أطلق عليها الحكم الراشد² كما يلي : «هو عبارة عن فلسفة تسييره ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة
- تقاسم الصلاحيات و المسؤوليات المترتبة على ذلك

إذن الغاية من إصدار هذا الميثاق هو مساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على فهم مبادئ حوكمة المؤسسات وفتح المجال أمام تطبيقها.

أما بالنسبة لمضمون الميثاق فينقسم إلى جزئين و ملاحق³ :

الجزء الأول يبين ضرورة تبني الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية أما الجزء الثاني تطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، من خلال عرض العلاقات مع الأطراف الفاعلة داخل أو خارج المؤسسة، ويختم بملاحق تحتوي على إرشادات عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها عند الحاجة.

ثانيا : ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من التوجهات الحديثة التي أصبحت محطة اهتمام العالم و مختلف الباحثين و المفكرين لما لها من بعد مستقبلي و مصيري للشعوب.

1- مفهوم التنمية المستدامة :

إن أحد تعاريف الأكثر شهرة وانتشار للتنمية المستدامة هو الذي تقدمت به لجنة برانتلاند وهي اللجنة الدولية للبيئة و التنمية سنة 1987 ، حيث عرّفت التنمية المستدامة

1 Goal 08 gouvernance algerie 2008

2 سليم عثمانى ، دليل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، 2009 ، ص 13.

3 محمد بن سعيد ، جودة التدقيق الخارجي في اطار تبني حوكمة المؤسسات ، -دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2015 ، ع 43 ، ص 273.

بأنها : «التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية»¹.

كما عرفها البنك الدولي: «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي و اجتماعي و بشري و التنمية المستدامة تعتبر هي حلقة وصل بين الأهداف القصيرة و طويلة الأجل² و عرفت التنمية المستدامة بأنها: «التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية ، و التي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها»³.

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة من خلال المادة 4 من القانون رقم 10/03⁴ إن «التنمية المستدامة هو مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستقرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية».

- من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج خصائص التنمية المستدامة
- التنمية المستدامة هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها أي تراعي على توفير حق الأجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية.
- التنمية المستدامة هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير امكانات الحاضر و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية .
- تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية متوازنة، والعمل على التوزيع العادل للموارد و الثروة على مختلف فئات المجتمع .

1 محمد يدو ، شريف لدهم ، نور الدين حرزلاوي ، حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة و دور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها ، ملتقى وطني حول : مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة لونيبي علي ، البليدة 02 ، 2017، ص 25.

2 مبارك عائشة ، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم و الأبعاد ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف يومي 7 و 8 أفريل 2008، ص 52.

3حكيمة بوسلمة ، نجوى عبد الصمد ، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة ورقلة، 2013، ع 06، ص 7 .

4 القانون رقم 03 / 10 ، المؤرخ في 20 جويلية 2003 ، المتضمن حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، ج . ر رقم

- التنمية المستدامة تختلف من التنمية التقليدية على اعتبار أن الأبعاد المكونة لها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا فهي عبارة عن عملية متعددة ومتراطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، حيث من شدة تداخل أبعادها لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر.

2- أهداف و مبادئ التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة أهداف رئيسية على تحقيقها معتمدة في ذلك على مجموعة من المبادئ تستمد من خلالها قوتها .

آ.- أهداف التنمية المستدامة¹

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية باعتبارها عملية واعية طويلة الأمد، مستمرة، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، وإن كانت غايتها الإنسان.

ومن خلال أهداف التنمية المستدامة نجد أن الاقتصاديون يسعون الى زيادة الرفاهية البشرية الى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية و التكنولوجيا الراهنة.

ويركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة للتنمية المستدامة هو الإنسان ومدى احتياجاته ورغباته واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية، أما الايكولوجين من خبراء البيئة يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي للنظام العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية .

ب.- مبادئ التنمية المستدامة

- حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف بالأجندة 21، المنبثقة عن قمة الأرض بري ودي جانيرو سنة 1992 مبادئ لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي اعتبرت هذه المبادئ أساسية للتنمية المستدامة، ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ، حيث طورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة و الاحتمالات المستقبلية المتعلقة بها، وتتمثل أهم المبادئ للتنمية المستدامة فيما يلي :
- الإنسان هو محور التنمية المستدامة و هدفها .

1 إمان بوشنقر، الطيب داوي، التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي ، -دراسة تحليلية -، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013، ع 30 ص 371.

- مبدأ العدالة بين الأجيال.
 - مبدأ الاستغلال الرشيد و العقلاني للموارد الأولية و الطاقوية و عدم تبذيرها .
 - التعاون الدولي بين مختلف الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة .
 - مبدأ المسؤولية و المساءلة : أي يتحمل صانعو القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها .
 - مبدأ الإفصاح و الشفافية، أي الزام مختلف المؤسسات أن تكون شفافة في تعاملاتها خاصة التقارير التي تبين مختلف النشاطات التي تقوم به .
 - إشراك المجتمع المدني في عملية التنمية من خلال نشر الوعي .
- ادماج البيئة من البداية وهذا ما يخفض تكاليف الوقاية و المعالجة .

تعزيز الكفاءات الموجودة : ينبغي في بداية السياق الاستراتيجي وضع مخطط للطاقات السياسية والمؤسسية والبشرية والعلمية والمالية لمختلف المشاركين ، ويجب أن تشكل المبادرة تنمية القدرات الضرورية جزء من الإستراتيجية.

ثالثا : العلاقة الارتباطية بين الحوكمة والتنمية المستدامة

إن الملاحظ في أهداف التنمية المستدامة يجد الارتباط الواضح و الأكيد بينهما و بين مؤشرات الحوكمة بحيث لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة .

آ.- الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم مبادئ الحوكمة كالمشاركة والشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون في المساعدة على تحقيق جملة من أساسات التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنها ستترك أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة ، ومن بين الانعكاسات الايجابية التي تكون على قطاع الاستثمار حيث ستساهم في تنمية الاستثمار وتشجيع الطلب الاستثماري وذلك لاطمئنان أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم، وما أن الطلب الاستثماري طلب مشتق فانه يعني أن الطلب الاستهلاكي سيشهد نموا وتطورا مما ينعكس على نمو وزيادة العرض أو الإنتاج وبالتالي زيادة وثيرة فاعلية الاقتصاد وتحريك عجلة النمو التي ستساهم في زيادة الدخل الناجم عن تحسين مستوى التوظيف .

إن تعزيز مبادئ الحوكمة سوف يساهم في زيادة تعظيم أرباح الوحدات الاقتصادية وتحسين قدراتها التنافسية ، كما أنه يساهم في تقويم أداء الإدارة و تعزيز المحاسبة والمساءلة مما يدعم ثقة المستثمرين في أسواق المال، ولعل أهم ما تحققه هو محاربة الفساد بكل أشكاله مما يساهم في تحقيق العدالة وذلك لأنها توفر آليات تعمل على التصدي لإساءة

استخدام السلطة والنفوذ وهدر المال العام و محاربة الفساد كما تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها.

ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية¹ :

- زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي و خلق مزيد من الوظائف.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين أداء المؤسسات وبالتالي خلق ثروة أكبر.
- تقليل مخاطر الأزمات المالية، وهو أثر ذو أهمية كبيرة، حيث أن الازمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة .
- تسمح بتكوين علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وعلى تحسين مجالات أخرى مثل حماية البيئة .

ب.- الحوكمة و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية و السياسية :

إن مبادئ الحوكمة ستساهم و بشكل كبير في تعزيز و بناء التنمية الاجتماعية المستدامة و ذلك من خلال مساهمتها في القضاء على الفقر والبطالة، كما ستؤدي إلى تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان مما يشعر الفرد بكرامته و بقيمته التي هي أساس بناء العنصر البشري، وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في تنفيذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين. كما أن سيادة القانون ستساعد الى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وكذا الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة. كما سيشعر الفرد بأنه شريك في صياغة القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات. كما أن مبدأ المشاركة يساعد الفرد على العمل من أجل الوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم، كما أن حرية تداول المعلومات والوثائق ستضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي. مما سيؤدي إلى المحافظة على حقوق الإنسان.

الخاتمة

أصبحت حوكمة المؤسسات تحتل مكان الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ، خصوصا بعد التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقدين الآخرين و المتمثلة أساسا في الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبرى شركات العالم.كلها حوادث أبرزت مدى

1 محمد يدو، شريف لدهم ، نور الدين حرزلاوي، المرجع السابق ص 27 .

تأثير حوكمة المؤسسات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تهدف إلى صالح الأفراد و المؤسسات و المجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات و تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الأخير يمكن القول أن حوكمة المؤسسات تعد عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية نظرا لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بزيادة الإنتاجية و دعم النمو على المدى الطويل.

قائمة المراجع :

- بن علي عزوز، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، - مدخل للوقاية من الأزمات المالية و المصرفية بالاشارة الي حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- ابن منظور، معجم لسان العرب، ج2، دار المعارف، لبنان، ب.س.ن .
- محمد مصطفى سليمان، دور حكومة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات (المفاهيم، مبادئ، التجارب)، تطبيق الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
- محسن أحمد الخضيري، حوكمة المؤسسات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- حسين يرقى، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة المعيار، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، تيسمسيلت، الجزائر، 2010 ع 1.
- محمد فرح عبد الحليم، هل يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة الى الحد من الفساد الاداري والمالي؟، مجلة العدل، ع 25، 2015.
- أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، -دراسة حالة الجزائر-، مجلة التنظيم والعمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ع 5.
- الهام يحيياوي، ليلي بوحديد، الحوكمة دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، -حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب nca بالروبية-، مجلة التنظيم والعمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ع 5.
- كاثرين كوتشا هلبلينغ واخرون، ترجمة سمير كريم، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ط3، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

- سليم عثماني ، دليل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، 2009.
- محمد بن سعيد ، جودة التدقيق الخارجي في اطار تبني حوكمة المؤسسات ، -دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2015، ع 43.
- محمد يدو ، شريف لدهم ، نور الدين حرزلاوي ، حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة و دور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها ، ملتقى وطني حول : مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة لونيبي علي ، البليدة 02 ، 2017.
- مبارك عائشة ، التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في اشكالية المفاهيم و الأبعاد ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف يومي 7 و 8 أفريل 2008.
- حكيمة بوسلمة ، نجوى عبد الصمد ، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة ورقلة ، 2013، ع 06.
- ايمان بوشنقير، الطيب داوي، التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي ، -دراسة تحليلية -، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013، ع 30.
- Perez ROLAND , La gouvernance d'entreprise , évolution et débats récents , cahiers français, le capitalisme mutation et diversité, Paris, 2010.